٢٦ – الحالة في ميانمار

الإجراءات التمهيدية

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٢٦ المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٢٦[١] المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وجه الرئيس (اليونان) انتباه مجلس الأمن إلى وثيقة تتضمن جدول الأعمال المؤقت[٢]، وإلى رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦[٣] موجهة إلى رئيس المجلس، طلب فيها ممثل الولايات المتحدة عقد جلسة للمجلس في إطار البند المعنون ”الحالة في ميانمار“ للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن حالة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة ومدى التقدم الذي أحرزته[٤].

و في بداية الجلسة سأل الرئيس عما إذا كان أي عضو من أعضاء المجلس يرغب في الكلام بشأن مسألة جدول الأعمال المؤقت المعروضة على المجلس، وأعقبت ذلك بيانات أدلى بها ممثلو كل من الصين، وقطر، والولايات المتحدة.

وتساءل ممثل الصين في بيانه عن العلاقة بين الحالة في ميانمار وتهديدات السلم والأمن الدوليين. وأشار إلى رسالة بعثتها حركة عدم الانحياز بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى رئيس المجلس[٥]، سجلت فيها رفضها القاطع لإدراج مسألة ميانمار في جدول أعمال مجلس الأمن. وأعرب عن اعتقاده بأن مطالبة المجلس بأن يناقش مسألة ترتبط وفقا لطابعها بالشؤون الداخلية لبلد ما لا تشكل تجاوزا للولاية المنوطة بالمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل ستقوض سلطة المجلس وقانونيته أيضا. وقال إن إقحام مجلس الأمن في التدخل ليس غير مناسب فحسب وإنما سيعقّد أيضا الحالة وسيترك أثرا سلبيا على التفاعل المستقبلي بين ميانمار والأمم المتحدة. وأكد رفض الصين بشكل لا لبس فيه إدراج مسألة ميانمار في جدول أعمال المجلس[٦]. واعترض ممثل قطر أيضا على إدراج هذا البند، على أساس أن هذا الإدراج يمكن أن يغلق باب القنوات الدبلوماسية التي فتحتها ميانمار مع المؤسسات الدولية المعنية في مجال حقوق الإنسان، ومع الأمين العام للأمم المتحدة[٧].

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى رسالته المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس المجلس[٨]، منوها بحالة حقوق الإنسان الخطيرة والظروف الإنسانية المتردية في ميانمار، واحتجاز أكثر من ١ ١٠٠ سجين سياسي، وتدفقات اللاجئين والمخدرات وفيروس نقص المناعة

(١) للحصول على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، في ما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق، والفصل الثاني عشر، الجزء الأول، الفرع دال، الحالة ٦، في ما يتعلق بالمادة ٢ (٧) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) S/Agenda/5526.

(٣) S/2006/742.

(٤) كلّفت الجمعية العامة الأمين العام بأن يقدم المساعدة في مجال المساعي الحميدة إلى ميانمار بهدف الدخول في عملية حوار شامل للجميع، مما يؤدي إلى المصالحة الوطنية، واستعادة الديمقراطية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

(٥) لم تصدر كوثيقة من وثائق المجلس.

(٦) S/PV.5526، الصفحات ٢-٤.

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٨) لم تصدر كوثيقة من وثائق المجلس.

البشرية/متلازمة نقص المنازعة المكتسب وأمراض أخرى، وما ينجم عن ذلك من زعزعة لاستقرار المنطقة[٩].

وطرح الرئيس (اليونان) جدول الأعمال المؤقت للتصويت، فاعتمد بأغلبية ١٠ أصوات مقابل ٤ (الاتحاد الروسي، والصين، وقطر، والكونغو)، مع امتناع دولة واحدة (جمهورية تترانيا المتحدة) عن التصويت[١٠]. وعُلقت الجلسة بعد ذلك.

واستؤنفت الجلسة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ كجلسة خاصة، وفيها، أجرى أعضاء المجلس ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وممثل ميانمار تبادلا للآراء.

مقرر مجلس الأمن في جلسته ٥٦١٩ المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧: رفض مشروع قرار

في الجلسة ٥٦١٩، المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧[١١]، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة[١٢]. ومشروع القرار، يُعرب المجلس، في جملة أمور، عن تأييده لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة؛ ويحث حكومة ميانمار على الاستجابة لتلك الجهود؛ ويدعو حكومة ميانمار إلى وقف انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وإلى التعاون مع منظمة العمل الدولية في المسائل المتعلقة بالسخرة، والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية العمل بدون قيود، والإفراج عن السجناء السياسيين ورفع القيود المفروضة على الجهات السياسية الفاعلة، والشروع في حوار سياسي شامل يفضي إلى تحول ديمقراطي.

وطُرح مشروع القرار للتصويت؛ وكان عدد الأصوات المؤيدة ٩ أصوات والأصوات المعارضة ٣ أصوات (الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين)، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (إندونيسيا، وقطر، والكونغو)، ولم يعتمد مشروع القرار نتيجة للتصويت السلبي من عضوين دائمين في المجلس[١٣].

وخلال الجلسة، أدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس[١٤]، وممثل ميانمار.

وقال ممثل الصين في بيانه إن بلده يعارض بشدة مشروع القرار، بالنظر إلى أن قضية ميانمار هي شأن داخلي أساسا لدولة ذات سيادة، ولا تعتقد كل البلدان التي تجاور ميانمار مباشرة وجميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعظم منطقة بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن الحالة الداخلية الراهنة في ميانمار تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين أو الإقليميين. وذكر ممثل الصين أن لا حاجة لأن يتدخل المجلس، وأنه إذا كان قد اتخذ إجراءات، فإن هذا يتجاوز الولاية المنوطة به. كما سيعرقل المناقشات التي تجريها وكالات أخرى ذات صلة بالموضوع

(٩) S/PV.5526، الصفحتان ٧ و ٨.

(١٠) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الفصل الثاني، الجزء الثاني، الفرع ألف، الحالة ٢، في ما يتعلق بالنظر في الاحتياجات المتعلقة بإدراج بند في جدول الأعمال.

(١١) للحصول على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، في ما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الأول، الفرع دال، الحالة ٦، والجزء الثاني، الفرع ألف، الحالة ١٢، في ما يتعلق بالمادة ٢، الفقرة ٧، من ميثاق الأمم المتحدة.

(١٢) S/2007/14.

(١٣) انظر S/PV.5619، الصفحة ٧؛ وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر الفصل الرابع.

(١٤) لم يدل ممثل بيرو ببيان في الجلسة.

تابعة للأمم المتحدة، ولن يعود بالفائدة على المساعي الحميدة للأمين العام. وختاما أعرب عن اعتقاده بأن المجتمع الدولي يمكن أن يقدم جميع أشكال المشورة والمساعدة البناءين، غير أنه ينبغي أن ”يحجم عن التدخل التعسفي“[١٥]. وذكر متكلمون عديدون أن الحالة في ميانمار ليست تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين، وأن القرار المقترح يمكن أن يعرقل جهود المساعي الحميدة وأن الأجهزة المختصة الأخرى في الأمم المتحدة، من قبيل آليات حقوق الإنسان، هي الأكثر ملاءمة لمعالجة مشكلة ميانمار[١٦]. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده يرى أن من غير المقبول القيام بأي محاولة لاستخدام مجلس الأمن في مناقشة مسائل خارج نطاق اختصاصه[١٧].

وذكر ممثل الكونغو أن وفد بلده قد صّوت ضد إدراج ميانمار في جدول أعمال المجلس، إذ أن البلدان المجاورة لا تعتقد أن ميانمار تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك كان من الممكن منطقيا أن يصوت ضد مشروع القرار. ومع ذلك، فقد فضل وفد بلده، مدفوعا بروح توفيقية، أن يمتنع عن التصويت، ولكنه أشار أيضا إلى أن هذه المسألة هي من صلاحية هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير مجلس الأمن[١٨]. وذكر ممثل بنما أن الموضوع الجاري تناوله هو من وظائف المجلس وولايته، وبالتحديد قدرته على التصرف على نحو وقائي وبما يتمشى مع نطاق المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من الميثاق ومداها. وقال إن وفد بلده قد صّوت على أساس فهم أن القرار يتضمن آراء البلدان المجاورة وبلدان حركة عدم الانحياز، وتحديدا أن ميانمار لا تشكل حاليا تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقال إن وفد بلده يرى أن عدم قدرة المجلس على التوصل إلى توافق في الآراء حول هذا البند هو أمر مؤسف تماما[١٩]. وذكر ممثل إيطاليا أن وفد بلده يرى أنه في حين أنه يتشاطر الشواغل المعرب عنها في مشروع النص، لم تسفر الإجراءات التأديبية عن نتائج مرضية وينبغي للمجلس ألا يستمر في تطبيقها[٢٠].

وأعرب متكلمون آخرون عن تأييدهم الشديد لمشروع القرار وشددوا على أهمية استئناف الحوار السياسي في ميانمار، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان[٢١].

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن الحالة في ميانمار تمثل خطرا على السلام والأمن خارج حدودها. وقال إن مشروع القرار كان سيدعم بعثة المساعي الحميدة، ويساعد المجلس على العمل بالتعاون مع غيره من أجهزة الأمم المتحدة بطريقة كلية[٢٢]. وعلى نفس المنوال، ذكر ممثل فرنسا أن الصراع الدائر في ميانمار له آثار تتجاوز حدود البلد، وأن المجلس لا يمكن أن يبقى غير مبال بحالة المدنيين في مناطق الصراعات[٢٣]. وأعرب ممثل المملكة المتحدة أيضا عن اعتقاده بأن هذه المسألة ضمن نطاق اختصاص المجلس،

(١٥) S/PV.5619، الصفحات ٢-٤.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢-٤ (الصين)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (قطر).

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٧ (المملكة المتحدة، وإيطاليا)؛ والصفحة ٨ (بلجيكا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٩ (فرنسا).

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

ولكنها ليست كذلك فقط، وذلك من حيث أن الأجهزة الأخرى، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لها دور رئيسي تؤديه. وحث المجلس على أن يواصل رصد الحالة في ميانمار، وألا يمثل ذلك عائقا أمام أجهزة أخرى في أسرة الأمم المتحدة للنظر فيها[٢٤].

وأعرب ممثل غانا، مشيرا إلى المبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عن اعتقاده بأن صون السلام والأمن في العالم الحالي المتغير بشكل جذري ينطوي بالضرورة على التصدي للتحديات المعقدة التي هي مترابطة وشاملة لعدة قطاعات. وقال إن المجلس تعاون في الآونة الأخيرة مع العديد من الصراعات داخل الدول. وأضاف أن مما يخدم مصالح البشرية بالشكل الأفضل أن تكون أجهزة الأمم المتحدة مكرسة لتكملة جهود بعضها البعض[٢٥].

وقال ممثل ميانمار إنه لو كان مشروع القرار قد اعتُمد، لكان سيخلق سابقة خطيرة، ولكان قد تجاوز بوضوح الولاية التي أناطها الميثاق بالمجلس وقّوض سلطة المجلس وشرعيته. وأخيراً، أشار إلى أن التعاون مع الأمم المتحدة هو حجر زاوية سياسة ميانمار الخارجية[٢٦].

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٧٥٧ المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٥٣[٢٧]، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة من ممثل الولايات المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن[٢٨]، طلب فيها عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن، ودعا المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار إلى تقديم معلومات بشأن مهمته.

واستمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام والمستشار الخاص، وفي أعقابهما أدلى معظم أعضاء المجلس ببيانات[٢٩]، وكذلك فعل ممثلا سنغافورة وميانمار.

وأكد الأمين العام في إحاطته، في سياق إعرابه عن بالغ قلقه إزاء الأحداث الأخيرة في ميانمار والتقارير الواردة عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، أن استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين أمر بغيض وغير مقبول. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السائدة في ميانمار، لا سيما في ما يتعلق بالمصير المجهول لذلك العدد الكبير من الأفراد الذين اعتقلوا بدون مراعاة الإجراءات الواجبة. ودعا إلى إجراء حوار سياسي جدي وشامل بين الحكومة والمعارضة السياسية[٣٠].

وأبلغ المستشار الخاص عن بعثته الأخيرة إلى ميانمار التي قام بها خلال قمع الحكومة للمظاهرات السلمية. فقدم

(٢٧) للحصول على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، في ما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق، والجزء الثالث، الفرع باء في ما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق.

(٢٨) S/2007/590.

(٢٩) لم يدل ممثل الكونغو ببيان في الجلسة.

(٣٠) S/PV.5753، الصفحة ٢.

تفاصيل عن بعثته، التي ذُكر أنها كانت لها ثلاثة أهداف رئيسية: أولاً، تقييم الحالة في الميدان في أعقاب المظاهرات الأخيرة؛ ثانيا، إبلاغ رسائل واضحة من الأمين العام إلى سلطات ميانمار على أعلى مستوى؛ ثالثا، محاولة تشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة بوصفه أفضل السبل لإنهاء الأزمة الحالية وتحقيق مصالحة وطنية. وقال إنه رغم أن الاحتجاجات تزامنت مع قرار الحكومة المفاجئ في ١٩ آب/أغسطس بزيادة أسعار الوقود زيادة كبيرة، يبدو أن مسيرات الرهبان في جميع أنحاء البلد قد أعطت حافزا لتصبح المظاهرات ذات طابع سياسي صريح. وذكر أنه قبيل بدء مهمته، كانت الاحتجاجات في شوارع يانغون قد أُخمدت على نطاق واسع، على الرغم من التقارير المتواصلة عن ارتكاب عناصر أمنية وبغير الزي الرسمي انتهاكات، لا سيما ليلا، وعمليات الترحيل الواسعة النطاق من يانغون للرهبان الذين ألقي القبض عليهم خلال المظاهرات. وقدم عدة توصيات إلى الحكومة، بما في ذلك الإفراج عن جميع الذين اعتقلوا خلال المظاهرات وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في ممارسة إنفاذ القانون[٣١]. وذكر كل من الأمين العام والمستشار الخاص أنه يمكن لمجلس أمن موحد أن يقدم دعما هاما إلى جهود المساعي الحميدة للأمين العام لمساعدة ميانمار على تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان[٣٢].

وأعرب معظم المتكلمين عن أسفهم للأحداث التي وقعت في ميانمار، ودعوا إلى التوصل إلى حل سلمي من خلال حوار شامل للجميع. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لزيارة المستشار الخاص.

وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى أن يقدم المجلس دعمه الكامل والموحد لجهود المساعي الحميدة[٣٣]. ودعا بعض المتكلمين صراحة أو ضمناً إلى إصدار بيان رئاسي يعرب عن دواعي القلق المشتركة لدى المجلس[٣٤]. واعترف عدد من المتكلمين بالدور الذي قامت به الصين في دعم زيارة المستشار الخاص[٣٥].

وذكر ممثل سلوفاكيا أن تدهور الحالة في ميانمار يمكن أن يصبح تهديدا إقليميا[٣٦]. وأشار ممثلو إيطاليا وبلجيكا وفرنسا إلى تعزيز الجزاءات المحددة الأهداف التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي ضد قيادة ميانمار[٣٧]. وحذر ممثل الولايات المتحدة من أن بلده على استعداد لأن تقدم مشروع قرار في مجلس الأمن يقضي بفرض جزاءات[٣٨].

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢ (الأمين العام)، والصفحة ٣ (المستشار الخاص).

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (بلجيكا)؛ والصفحة ١١ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٤ (قطر)؛ والصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٦و ١٧ (بيرو)؛ والصفحة ١٧ (غانا)؛ والصفحات ١٨-٢٠ (سنغافورة).

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (إيطاليا).

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (إيطاليا)؛ والصفحة ٢٠ (سنغافورة).

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (فرنسا)؛ والصفحة ١٠ (بلجيكا)؛ والصفحة ١٥ (إيطاليا).

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

وأبلغ ممثل إندونيسيا المجلس أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد أعربت عن القلق، بل والاشمئزاز، حيال التطورات التي حدثت في ميانمار، وناشد الحكومة الامتناع عن استخدام القوة والبحث عن تسوية سياسية[٣٩]. وذهب ممثل بنما إلى أنه ينبغي لأي بادرة من المجلس أن تعكس مواقف الرابطة ومجلس حقوق الإنسان[٤٠].

وكرر ممثل الصين وميانمار الإعراب عن موقفيهما وهما أن الحالة في ميانمار لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن المجلس ينبغي أن يمتنع عن أي عمل من شأنه أن يعوق جهود المساعي الحميدة[٤١].

وفي الجلسة ٥٧٥٧[٤٢]، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أدلى الرئيس (غانا) ببيان باسم المجلس[٤٣]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بالبعثة التي قام بها مؤخرا المستشار الخاص للأمين العام إلى ميانمار، السيد إبراهيم غمباري، وأكد من جديد دعمه القوي والثابت لبعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام؛

وأعرب عن بالغ استيائه من العنف الذي استُخدم في قمع التظاهرات السلمية في ميانمار؛ وأكد أهمية التبكير بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وباقي المحتجزين؛

وأكد ضرورة أن تهيئ حكومة ميانمار الظروف اللازمة لإقامة حوار حقيقي مع داو أونغ سان سوو كيي، وجميع الأطراف المعنية والمجموعات الإثنية، وذلك بهدف تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بدعم مباشر من الأمم المتحدة؛ وشجع حكومة ميانمار على أن تبحث بجدية التوصيات والمقترحات المقدمة من السيد غمباري؛ وأهاب أيضا بالحكومة أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لمعالجة القضايا المتعلّقة بالحقوق السياسية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان التي تشغل بال سكانها، وأكد أن تحديد مستقبل ميانمار يعود أمره إلى جميع سكانها؛

ورحب بالالتزام العلني الذي تعهّدت به حكومة ميانمار بالعمل مع الأمم المتحدة، ورحب أيضا بتعيين مسؤول للاتصال بداو أونغ سان سوو كيي؛ وحث الحكومة وجميع الأطراف المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا مع السيد غمباري.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٧٧ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٧٧، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، وفي أعقابها أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، وأدلى ببيانات كذلك ممثلو اليابان، وسنغافورة، وميانمار.

وأبلغ المستشار الخاص أعضاء المجلس عن زيارته إلى ميانمار، بما شمل، في جملة أمور، معلومات بشأن رفع حظر التجول، وسحب الوجود العسكري من الشوارع، والإفراج عن بعض المحتجزين. وذكر أن الحكومة أكدت له أنها تعتزم المضي قدما في صياغة دستور وإجراء استفتاء وانتخابات، إلا أنه لا يزال ثمة افتقار إلى الوضوح بشأن التوقيت. وأشار إلى أنه لم يتمكن من الالتقاء مع جميع المتحاورين الذين طلب لقاءهم، بما في ذلك الجنرال ثان شوي، ولكنه التقى داو سان سو كي، ولكن لم تقدم الحكومة بعد تأكيدات بأنها سترفع القيود المفروضة عليها. وأصدرت داو أونغ سان سوو كي بيانا من خلال المستشار الخاص أعلنت فيه عن التزامها بمصلحة الدولة والتعاون مع الحكومة عن طريق الحوار الهادف والمحدد زمنيا وعن دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وإضافة إلى ذلك، وافقت

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الصين)، والصفحة ١٨ (ميانمار).

(٤٢) للحصول على معلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، في ما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق، والجزء الثالث، الفرع باء، في ما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق.

(٤٣) S/PRST/2007/37.

حكومة ميانمار على استقبال زيارة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار ووافقت مبدئيا على السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بمقابلة المحتجزين المتبقين[٤٤].

وأعرب جميع المتكلمين عن تأييدهم لعمل المستشار الخاص. وأعرب عدد من الممثلين عن القلق إزاء عمليات الاحتجاز والعنف التي تستخدمها القيادة العسكرية. وأعرب بعض المتكلمين عن أسفهم لطرد المنسق المقيم. ودعا العديد من المتكلمين إلى الحوار السياسي والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وإلى الانتقال نحو الديمقراطية، وشدد عدد قليل من المتكلمين على أن العودة إلى حالة الأمر الواقع ليست خيارا. ورحب العديد من الممثلين بالبيان الصادر عن داو أونغ سان سوو كيي واستعدادها للحوار.

وذكر عدة متكلمين أن النهج الذي تتبعه سلطات ميانمار إزاء بعثة المستشار الخاص للأمين العام لم يكن متماشيا مع توقعات المجلس[٤٥]. وأشار العديد من المتكلمين أيضا إلى أهمية الدور الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا[٤٦]. وأكد ممثلا الصين وميانمار موقفيهما، وهما أن الحالة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[٤٧].

(٤٤) S/PV.5777، الصفحات ٢-٥.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (بلجيكا)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٦ (إيطاليا).

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (بلجيكا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (الصين)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (بيرو)؛ والصفحة ١٩ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٠ (غانا)؛ والصفحة ٢١ (قطر)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٦ (اليابان).

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الصين) والصفحة ٢٣ (ميانمار).

٢٧ – رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

الإجراءات التمهيدية

القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٩٠ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦

برسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (فرنسا)[١]، طلب ممثل اليابان عقد جلسة فورية لمجلس الأمن للنظر في ما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إطلاق لقذائف تسيارية أو مركبات طائرة غير محددة الهوية.

وفي الجلسة ٥٤٩٠، المعقودة استجابة لهذا الطلب في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ”رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة“. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة

(١) S/2006/481.